

Distr.
LIMITED

TD/L.398/Add.4
22 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع النص التفاوضي للدورة الثانية عشرة للأونكتاد

مذكرة من أمانة الأونكتاد

ووفقاً على الفقرات التالية رهن التشاور، ويستعاض بها عن الفقرات التي تحمل نفس الأرقام في

الوثيقة TD/L.398.

٢٠- ويتحمل كل بلد المسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن أن تكون هناك أي مغالاة في التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ومن اللازم أن تكون الجهود الإنمائية الوطنية مدعومة ببيئة اقتصادية وطنية ودولية مواتية، ومن الممكن أن يستفيد التنفيذ الفعال لاستراتيجية إنمائية وطنية من تدابير إقليمية وعالمية داعمة على صعيد السياسات واتساق أكبر في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية. وتتطلب التنمية المستدامة، على الصعيدين الوطني والدولي، وجود سياسات اقتصاد كلي تكون مواتية للنمو وتراعي أثرها البيئي والاجتماعي، وسياسات هيكلية تتسم بالكفاءة. وهذه السياسات ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود معززة لتحسين فعالية الحكومة وجودتها التنظيمية وشفافيتها وخضوعها للمساءلة. ومن اللازم إدماج السياسات التجارية إدماجاً كاملاً في إطار سياسات محلية سليمة واستراتيجيات إنمائية وطنية سليمة. ومن اللازم إدماج الحد من الفقر والتجارة ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٥- (حُذفت)

٣١- والقدرة على تحمّل الديون أساسية لدعم النمو كما أنها، مع وجود إدارة فعالة للديون، مهمة للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. وتلعب تحليلات القدرة على تحمّل الديون دوراً حيوياً في تحديد إمكانية حدوث أزمات ديون. وينبغي أن توجه الموارد المالية المحررة عن طريق تخفيف عبء الديون صوب أنشطة تتسق مع القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق

عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تنفذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب وينبغي توفير موارد إضافية لضمان عدم حدوث انخفاض في القدرة المالية للمؤسسات المالية الدولية. وينبغي لجميع الدائنين، بمن فيهم الدائنون الذين لا ينتمون إلى نادي باريس والدائنون التجاريون، أن يشاركوا في هذا الجهد على أساس منصف. ونحن نحث المانحين على ضمان أن تكون التزاماتهم تجاه المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مكاملة لتدفقات المعونة الحالية. ونشجع الدائنين والمدنيين على الوفاء بالتزاماتهم بأقصى سرعة ممكنة وعلى القيام بممارسات مسؤولة في مجال الاقتراض وإقراض لبلوغ القدرة على تحمّل الديون. وينبغي مواصلة استخدام آليات من قبيل مبادلات الديون، حيثما كان ذلك مناسباً وعلى أساس كل حالة على حدة.

٣٥ - (حُذفت)

٨٢ - وينبغي اتخاذ إجراءات لمعالجة فرص وتحديات التجارة في السلع الأساسية والتنمية، المستمرة منذ أمد بعيد، حتى يتسنى للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، الحصول على فوائد إضافية من التكامل العالمي للأسواق وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ واستغلال المكاسب الإنمائية المترتبة على الانتعاش في أسعار السلع الأساسية.

٨٣ - وفيما يتعلق بفرص وتحديات التجارة في السلع الأساسية والتنمية، المستمرة منذ أمد بعيد، لا بد من اتخاذ إجراءات سياسية للقضاء على العوامل التي تُسهم في فشل الأسواق، ومن ثم تيسير تصحيح أسواق السلع الأساسية؛ وتخفيف أثر التقلب الشديد أو التناقص في الأسعار والدخول، وبخاصة الدخول التي تحققها السلع الأساسية الزراعية وأثر التقلب في أسعار الفائدة على البلدان المعتمدة على السلع الأساسية والمزارعين الفقراء؛ وتيسير تحقيق القيمة المضافة وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة الخاصة بالسلع الأساسية من جانب البلدان المنتجة للسلع الأساسية. وينبغي أن تواصل الحكومات بذل أقصى جهد لتحسين إدارة أسواق السلع الأساسية، بوسائل منها الشفافية، والمساءلة، والأنظمة المتعلقة بأنشطة الشركات، وشبكات الأمان الاجتماعي، ولاستخدام أدوات إدارة المخاطر لتوقي خطر تقلبات الأسعار وتنويع القواعد الاقتصادية للبلدان المستفيدة من تزايد أسعار السلع الأساسية وكذلك لتيسير الحصول على الموارد لتمويل تنمية السلع الأساسية.

- - - - -